# الحراك النقابي السوداني ... نقطة ضوء في عتمة الانقلاب

تقرير صادر عن فكرة للدراسات والتنمية

# الحراك النقابي السوداني ... نقطة ضوء في عتمة الانقلاب

**مارس 2023**


عن فكرة للدراسات والتنمية ..... 2

مقدمة ..... 3

نقابة الصحفيين ... الإشراقة الأولى ..... 5

تنقية السجل الصحفي ..... 6

شكوى الاتحاد ورفض الخطوة ..... 7

رفض إيداع النظام الأساسي ..... 8

انتخابات الدراميين..... 10

نقابة الأطباء... ثورة المعاطف البيضاء ..... 11

حراك نقابي واسع يفتح افاق المستقبل..... 14

## عن فكرة للدراسات والتنمية

فكرة للدراسات والتنمية هي مؤسسة بحثية سياسية سودانية غير حزبية ومركز افكار يركز على دراسة قضايا السياسات العامة والقضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الهامة المتعلقة بالديمقراطية والسلام والاستقرار والتنمية في السودان.

من أجل فهم طبيعة المشاكل العامة الكبرى والحلول الممكنة لها، تلتزم برامج فكرة بمعايير الدراسات والبحث المستقل التي يتم تطبيقها بغض النظر عن الانحيازات السياسية والاجتماعية المسبقة. تعمل فكرة على دفع حدود المعرفة والتغيير السياسي والاجتماعي من أجل إعادة تعريف النقاش حول القضايا العامة، وتعزيز اتجاهات جديدة وفعالة للإصلاح التدريجي في السودان.

للاشتراك في قائمة فكرة البريدية

https://gmail.us8.list-manage.com/subscribe?u=a52f171f5b264d075dd231cfb&id=d3ed60aee5

الموقع الالكتروني

www.fikrasd.com

## مقدمة

عرف السودان العمل النقابي منذ مطلع القرن العشرين. بالتحديد في العام 1908 عندما أعلن عمال مناشير الغابات في عهد الاستعمار الإنجليزي المصري الإضراب، للمطالبة بتحسين الأجور وبيئة العمل. ثم تم بعد ذلك في عام 1947 تأسيس الهيئة النقابية الأولى لعمال السكك الحديد. ونتيجة للضغوط التي مارستها الحركة النقابية رضخت السلطة الاستعمارية واعترفت بالحق في التنظيم النقابي.

أما قانون العمل والعمال فقد صدر في 1948، لتنال الحركة النقابية السودانية شرعيتها القانونية. وأصبحت على الدوام إحدى الأذرع الرئيسة في مقاومة وتغيير الأنظمة الشمولية، مما جعلها محل استهداف من قبل هذه الأنظمة فور وصولها إلى السلطة.

عملية تأسيس النقابات المهنية في البلاد بقيت متعثّرة على الرغم من سقوط نظام الرئيس السابق عمر البشير في أبريل 2019. كان نظام البشير قد حاول منذ استلامه الحكم بانقلاب عسكري عام 1989 تدجين النقابات، لما عُرف عن دورها في مقاومة الأنظمة العسكرية وبكونها رأس الحربة في التغيير

الديمقراطي. لذلك تم فصل أعضاء النقابات وقياداتها وتشريدهم واعتقالهم، بالإضافة الي إلغاء قانون النقابات لعام 1977.

ظلّ نظام البشير يُسيِّر النقابات لفترة طويلة عن طريق التعيين وليس الانتخاب من القواعد. ولاحقاً جاء النظام بقانون نقابة المنشأة الذي كان عبارة عن قانون للتحكّم في النقابات. وهو ما لم يتم تعديله بعد توقيع اتفاقية نيفاشا للسلام التي وقّعتها الحكومة مع الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة جون قرنق عام 2005، والتي حصلت بموجبها لاحقاً دولة جنوب السودان على الانفصال في 2011".

بعد ثورة ديسمبر (كانون الأول) 2018، ظهرت آراء وأفكار عدّة في شأن قانون النقابات الجديد. فهناك مَن كان يرى إلغاء قانون المنشأة، بينما يفضّل آخرون تعديله لأن هناك بعض المواد يمكن أن تصلح للعمل بها، إلى أن توصّل الجميع إلى قانون النقابات الجديد لعام 2020.

## نقابة الصحفيين ... الإشراقة الأولى

في 30أغسطس 2022 وفي خطوة وُصفت بـ"التاريخية"، أعلن الصحفيون السودانيون، تشكيل أول نقابة لهم، في أول تجربة نقابية منذ 33 عاماً، ليطالبوا من خلالها بحقوقهم بعد سنوات من الاضطهاد في عهد المخلوع عمر البشير، والقمع بعد الانقلاب العسكري في 25أكتوبر قبل الماضي.

واعتمد الصحفيون في هذه الإجراءات على المادة 87 من الحقوق المدنية في ميثاق حقوق الإنسان الذي صادق عليه السودان في مارس 2020 وبات ساريًا بعد عامين. وتنص المادة على حرية التنظيم النقابي دون تدخل الحكومة في منعه أو عرقلته، إضافة إلى حق العمال وأصحاب العمل في وضع دساتير وأنظمة منظماتهم وانتخاب ممثليهم من دون الحوجة الي ترخيص مسبق، على ألا تخضع للحل أو الإيقاف من أي سلطة إدارية.

وانتخب مئات الصحفيين الذي شاركوا في العملية، **عبد المنعم أبو إدريس**، الصحفي بوكالة الأنباء الفرنسية نقيبا للصحفيين، و39 آخرين لمجلس النقابة.

## تنقية السجل الصحفي

ضمت النقابة 1164 عضواً، شارك 659 منهم في الانتخابات التي رغم تمت رغم محاولات منع إجراءها من قبل الموالين لنظام البشير والمتحالفين مع النظام العسكري القائم .

واللافت أن الانتخابات تمت بصورة ديمقراطية تامة وسط إقبال وحماس كبيرين للصحفيين وبصورة سلسة. أما عدد الصحفيين الحقيقي فهو غير معروف ، باعتبار أن اتحاد الصحفيين في فترة النظام السابق كان يسمح بالتسجيل في السجل الصحفي لكل العاملين في مكاتب الإعلام في الوزارات الحكومية. وكان من الطبيعي ان تجد ضباطاً في الشرطة يحملون بطاقات صحفية تتبع لاتحاد الصحفيين الذي تم حله من قبل حكومة الثورة. كان النظام السابق يستفيد من هذه العضوية في عملية الانتخابات، حيث السجل الصحفي وقتها كان يحتوي على أكثر من خمسة آلاف صحفي. وهو ما اتضح انه غير صحيح لأن عدد العاملين في الصحافة لا يتعدى الألفين.

أكدت النقابة أنها ستعمل على تنقيح السجل الصحفي لمعرفة من هم الصحفيين الممارسين للمهنة من غيرهم، خاصة أن اتحاد الصحفيين السابق التابع لنظام الإنقاذ كان يعطي القيد

الصحفي للضباط في جهاز الأمن والمخابرات والشرطة ومسؤولي العلاقات العامة والإعلام بالوزارات، وفي نفس الوقت كان هؤلاء الضباط هم من يحققون مع الصحفيين عند استدعائهم من قبل جهاز الامن.

جاء تعريف الصحفي المستحق للتسجيل في السجل الصحفي للنقابة بحسب التعريف الدولي للعاملين في الصحافة بأن يكون عاملاً فيها ودخله منها 80 في المئة، بجانب إثبات من المؤسسة التي يعمل بها.

## شكوى الاتحاد ورفض الخطوة

وبناء على دعوى قانونية أقامها منتمون الي نظام البشير السابق، بادعاء إن هذه النقابة لا يمكن أن تحل محل الاتحاد الذي تشكل في عهد البشير، فقد أعلن المجلسُ القومي للصحافةِ والمطبوعات، رفضه إجراءَ انتخاباتِ نقابة الصحفيين، واعتبرها تفتقد للشرعية، متوعدا باتخاذ الإجراءات اللازمة. تلى ذلك قرار من مسجل التنظيمات يعترض على اجراء انتخابات النقابة رداً على شكوى مماثلة بأن النقابة غير شرعية.

لم يأبه الصحفيون بهذه القرارات، وأجمعوا على أنه ليس من السهولة إعادة العمل النقابي بعد غيابه لعقود، خاصة عقب الانقلاب العسكري، وعودة قيادات من النظام القديم لمفاصل الدولة والتي عملت على عرقلة سير العملية وعدم الاعتراف بالانتخابات.

وفي المقابل رأى صحفيون آخرون أنهم يأملون في أن تقدم النقابة بتشكيلها الجديد خدمات لهم، لكن عدم الاعتراف الرسمي قد يضع عراقيل امام ذلك، خاصة في التعامل مع المؤسسات الحكومية وإمكانية ان يأخذ ملاك الصحف عدم الاعتراف الحكومي كحجة لعدم التعامل خاصة في تعديل الأجور وتحسين بيئة العمل.

## رفض إيداع النظام الأساسي

رفض مسجل تنظيمات العمل التابع لوزارة العدل قبول إيداع النظام الأساسي للنقابة ومجلسها وأعضاء مكتبها التنفيذي، بعد مرور 5 أشهر من تقديم الطلب.

وتضامنت حوالي 20 من الكيانات المهنية، مع نقابة الصحفيين، مشددة بأن رفض السُّلطة القائمة الاعتراف بالنقابات الديمقراطية يُعد انتهاكا لحقوق الإنسان والمواثيق الدولية. وأشاروا إلى أن الرفض يُعتبر تنصلا عن اتفاقية 87 الخاصة بالحرية النقابية وحق التنظيم التي صادق عليها السودان ودخلت حيز النفاذ منذ مارس 2022.

ودعت التنظيمات النقابية المستقلة والناشئة المتضامنة مع نقابة الصحفيين، إلى التوحد حول مبادئ العمل الدولية وإعلان التضامن النقابي مع نقابة الصحفيين والتنظيمات النقابية الأخرى. وأعلن الـ 20 كيانًا، من بينهم لجنة المعلمين السودانيين وتجمع الحرفيين والعمال السودانيين والتحالف الديمقراطي للمحامين، عن استعدادهم للتصدي لكل الانتهاكات النقابية.

بدوره، دعا التجمع الديمقراطي للدبلوماسيين السودانيين إلى بناء التجمع النقابي، للدفاع عن حقوق العاملين والحريات العامة، مشيرًا إلى أن المعركة التي يخوضها الصحفيين هي معركة تخص كل القوى الحية في البلاد.

وقال الحزب الشيوعي إنه ينادي بأوسع مقاومة وتضامن مع الصحفيين فيما يتعلق برفض قرار مسجل تنظيمات العمل. وسبق أن أعلن حزب المؤتمر السوداني ونقابة أطباء السودان الشرعية ولجنة أطباء الامتياز، عن رفضهم قرار عدم قبول إيداع النظام الأساسي لنقابة الصحفيين ومجلسها وأعضاء مكتبها التنفيذي.

## انتخابات الدراميين

انتخابات نقابة الصحفيين كانت بادرة ألهمت قطاعات فئوية أخرى بضرورة حسم بناء مؤسساتها النقابة، فجاءت الضربة الثانية من قبل الدراميين في 25 ديسمبر 2022. حيث إنعقدت الجمعية العمومية الثانية لمؤتمر "نقابة الدارميين السودانيين" بمركز أمدرمان الثقافي ، وسط حضور كبير من الخرطوم والولايات وتم انتخاب الفنان **الرشيد أحمد عيسى** نقيبا للدراميين السودانيين.

وكانت نتائج الانتخابات التي أشرفت عليها لجنة من نقابة المحامين، قد أسفرت عن فوز قائمة البناء والتأسيس برئاسة

الرشيد أحمد عيسى نقيبا للدراميين إلى جانب ميسرة حسن بخيت أميناً عاماً، وحياة الصادق أمينة للمال.

وقال نقيب الدراميين المنتخب الرشيد أحمد عيسى إن النقابة ولدت من أجل المساهمة في بناء السودان الجديد ، مبينا أنهم في المكتب التنفيذي سيعملون على تحقيق أهداف وطموحات الدراميين السودانيين.

تجدر الإشارة إلى أن قائمة واحدة قدمت للترشح قام بتقديمها الممثل الرشيد أحمد عيسى وعدد من الدراميين السودانيين خلال جدول الانتخابات الذي أعلن في معظم ولايات السودان. وفازت القائمة بتوافق كل الولايات المشاركة في المؤتمر الذي خطط لاستقبال ممثلي اربع عشرة فرعية نقابية.وبذلك فاز الرشيد بأصوات الدراميين ليكون أول نقيب الدراميين السودانيين.

## نقابة الأطباء... ثورة المعاطف البيضاء

أعلن "المكتب الموحد للأطباء"، والذي يضم لجان نقابة الأطباء الشرعية، ولجنة الأطباء المركزية ولجنة الاستشاريين

والاخصائين، أن نحو 10 آلاف طبيب شاركوا في أعمال الجمعية العمومية لانتخاب اللجنة التمهيدية لنقابة أطباء السودان.

وأُعلنت، الأحد الماضي، نتائج انتخابات اللجنة التمهيدية لنقابة الأطباء بفوز الطبيبة **د. هبة عمر** بمنصب الرئيس، فيما فاز 21 طبيباً بعضوية المكتب التنفيذي. وتم تكليف اللجنة بالاعداد لانتخابات نقابة الأطباء في غضون ثلاثة إلى ستة أشهر.

وقالت لجنة أطباء السودان إن الأطباء نالوا عاقبة صبرهم، بعد عملية طويلة ومعقدة استمرت لأكثر من ثلاث سنوات.

وتمكن المكتب الموحد الذي يضم "لجنة أطباء السودان المركزية، نقابة أطباء السودان الشرعية، لجنة الاختصاصيين والاستشاريين، ولجنة أطباء الامتياز" من حصر أكثر من 10 آلاف طبيب سجلوا في حصر العضوية، لتقام الجمعية العمومية المركزية لانتخاب اللجنة التمهيدية لنقابة الأطباء.

الجمعية العمومية انعقدت من ممثلين للهيئات النقابية التمهيدية المنتخبة من عدد من ولايات السودان، وقاموا بانتخاب رئيس وأعضاء اللجنة التمهيدية للنقابة.

اللجنة التمهيدية المنتخبة مكلفة وبمعيتها دعم ومساندة جموع الأطباء في الفترة الزمنية المحددة بالإشراف على استكمال عمليات الحصر وإعداد المسودة لمقترح دستور النقابة، بجانب صياغة وإجازة اللوائح الانتخابية، وتنظيم انتخابات النقابة، بالإضافة للمهام الواردة في دستور نقابة الأطباء لسنة 1971 تعديل 1987.”

ووجدت خطوة الأطباء ترحيباً واسعاً من قطاعات المجتمع والتجمعات النقابية والمهنية في البلاد، حيث اعتبرت خطوة هامة في طريق استرداد النقابات المهنية التي غيبها النظام البائد لأكثر من 30 عاماً.

وامتدح الحزب الجمهوري، خطوة أطباء السودان بانتخاب اللجنة التمهيدية للنقابة، قائلاً إنها “تحرس التحول الديمقراطي الراسخ، وتعزز الديمقراطية الشعبية بين فئات وقطاعات المجتمع المختلفة.”

وناشد الحزب الجمهوري كل النقابات، ولجان التسيير إلى السعي لتأسيس نقاباتها أسوة بالصحفيين والأطباء، مؤكداً أن تكوين النقابات الشرعية هي الضامن الرئيسي للديمقراطية، ولوعي أفراد الشعب.

من جهتها نظمت "تنسيقيات لجان المقاومة بولاية الخرطوم"، مليونية أطلقت عليها اسم (الثورة نقابة ولجنة حي) احتفاءً بالحراك النقابي ومناهضة للانقلاب العسكري.

## حراك نقابي واسع يفتح افاق المستقبل

الحركة النقابية السودانية استمرت بممارسة نشاطها بقوة وتفانٍ منذ أربعينيات القرن العشرين، وفرضت نفسها وتأثيرها في المشهد العام في البلاد على الرغم من قسوة المستعمر، لكنها تمكّنت من إعلاء صوتها والمحافظة على حقوقها، فضلاً عن المساهمة في عجلة التنمية. وعلى الرغم من محاولات الأنظمة العسكرية، خصوصاً نظام البشير تكبيل صوتها والتنكيل بأعضائها، صمدت وقادت حراك ديسمبر من خلال مظلّة تجمّع المهنيين السودانيين، ما يؤكد أنها قوة ضاربة في كل الأوقات".

بعد ثورة ديسمبر وما طرحته من شعارات وأهداف تصبّ في خانة العدالة والديمقراطية، انتظمت جميع الأجسام النقابية الشرعية للعمل على استعادة موقعها ودورها في مراعاة حقوق منتسبيها، وكذلك دورها النضالي في المحافظة على

الديمقراطية، إذ أعدّت جهات نقابية وسياسية مسودّات قوانين وتم وضعها في قانون واحد باسم القانون الموحّد للنقابات في السودان لعام 2020، الذي بموجبه أُلغي قانون نقابة المنشأة لعام 2010. وتضمّن القانون الجديد كثيراً من البنود المميزة، من أبرزها عدم فصل أي عضو إلّا بعد محاكمة عادلة، وإجراء الانتخابات كحقّ أساسي إقليمي، ولا يجوز حلّ النقابة إلّا بقرار قضائي. كما كفل القانون ما جاء في اتفاقية منظمة العمل الدولية لعام 1998".

ويرى مراقبون أنه لا بد أن تتوالى الجمعيات العمومية حتى تعود الحركة النقابية إلى ازدهارها.. فالنقابات في السودان تشكل عماد الحكم المدني. وتعتبر مع الأحزاب والكيانات المدنية الأخرى صمام الأمان والحماية للوطن من غيلان الشر وهواة الانقلابات التي أوردت البلاد موارد الهلاك وجعلتها في مؤخرة ركب العالمين. وما انقلاب البرهان هذا إلا مثالاً للخراب العميم الذي تجلبه الانقلابات للأوطان.

لقد سارت نقابة الأطباء على حذو نقابة الصحفيين الذين اقتلعوا نقابتهم بممارسة ديمقراطية راقية من اولئك الذين كانوا يتسلّطون عليها لمناصرة الانقلابات وتزييف تمثيل الصحفيين.

و كانوا بحق (تربية إنقاذية خالصة) لا يفهمون من الركوب على ظهر النقابة غير (تحدير العمائم ولفح الشالات) والسفر للخارج والولوغ في الاختلاسات وسداد الدين لأولياء النعمة الحرام والدفاع عنهم حتى وهم يقتلون الناس في الطرقات!

من الواضح أن تجربة الصحفيين والدراميين والأطباء حفزت بقية القطاعات الأخرى للتحرك والإسراع بإعادة كل النقابات عبر جمعياتها العمومية.. فلا يكفي عودة نقابة أو نقابتين.. وقد رفعت ثورة السودان شعارها بان (عصفور واحد لا يصنع الربيع).